



السيد : قارة عمر بكير
النائب بالمجلس الشعبي الوطني
عضو المكتب الوطني للحزب



Email : bakirkob@gmail.com // 029 866 653 // 029 866 652
Site Web : www.karaomar.net // **Fax:** 021 557 923 // 021 557 931

الجزائر، الأحد، 27 صفر، 1438 الموافق 27 نوفمبر 2016.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه.

والصلاة والسلام على النبي الكريم
وعلى آله وصحبه أجمعين.

شكراً معالي الدكتور محمد العربي ولد خليفة المحترم.

رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر.

معالي الوزراء والوفد المرافق لكم.

زملائي وزميلاتي النواب.

أسرة الإعلام.

الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس

يوم الجمعة 25 نوفمبر 2016، توفي رجل المبادئ والثوري الكوي الرئيس

فيدل كاسترو روس قلعة في بلاده وبين الأمم المحبة للحرية

صديق عظيم للجزائر وفيّ لمبادئ بلاده طول حياته

اسمه خالد للأبد في سجلات التاريخ بأحرف من ذهب.

أولاً أقدم شكري الخالص لرئيس اللجنة الأخ علي ملاخسو وأعضائها على دراستهم وإثرائهم لمشروع القانون المتعلق بالتقاعد مع الخبراء والنقابات بكلّ مسؤولية، والذي نعتبره مكسبا بالرغم ممّا قد يحمله من انعكاسات غير مرجوة، وتخوّفات من صعوبة تحمّل الجهة الاجتماعية للأعباء الإضافية الناجمة عن تنفيذ هذا القانون.

وبالمقابل، نحن ندرك -أمام الأوضاع الاقتصادية الراهنة- الخطورة البالغة من اللجوء إلى صندوق النقد الدولي كبديل لهذا المشروع القانوني، والتي دلّت تجربة التسعينات في الجزائر وغيرها من الدول على التراكمات السلبية المنجزة عن الاستدانة من هذه المؤسسة الدولية، ولعلّ أبرزها خسارة السيادة على القرار الوطني.

وبهذا الصدد نغرز السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، حفظه الله ورعاه، تم التسديد المسبق لكل ديون الدولة الجزائرية.

وبذلك، أصبح القرار السياسي سيّداً. والحمد والشكر لله.

إنّ الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتطلب أخذ القرارات الحكيمة في وقتها، ووفقاً لرؤية استراتيجية ثابتة، وبدون أي تأثير خارجي مع الأخذ بعين الاعتبار نتائجها على المصالح العليا للوطن.

ونخلص أخيراً، إلى أنّ مشروع هذا القانون يشكل معادلة معقّدة تتطلب تحقيق التوازن بين حماية الاستقرار من جهة، والحفاظ على القرار السيادي من جهة أخرى.

ومن واجبي كنائب أن أدعو إخواني وأخواتي النواب المحترمين إلى التفكير في الكيفية الحكيمة والوسائل السديدة لإقناع المواطنين والمواطنات بالحاجة الملحة لتقبّل هذا الإجراء الضروري حسب المعطيات الحالية والمقدمة والموجودة لدينا.

ولذلك أتمنّى مجمل ما جاء في مشروع هذا القانون.
وفّقنا الله لما يحبه ويرضاه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركته.

إمضاء: النائب قارة عمر بكير.